S/PV.4663

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٦٣**

الخميس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/١٢

نيويورك

الرئيس:	السيد بالديبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد يكيموف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	سنغافورة	السيد ياب
	الصين	السيد تشن شو
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيدة أنغينو رودريغيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيدة هوري – أغروال
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كنلّي

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2002/1201)

02-73522 (A)
0273522

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2002/1201)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد هاشي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال الوارد في الوثيقة S/2002/1201.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال، وخاصة البيان الذي أصدره رئيس المجلس في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/8)، والقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، والقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1201)، يؤكد مرة أخرى التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، ويؤكد مجددا احترامه لسيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه القوي للنهج الموحد الذي تتبعه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إزاء تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، ويعيد تأكيد دعمه القوي لعملية المصالحة الوطنية في الصومال، ومؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال الذي تجري أعماله حاليا في مدينة إلدوريت بكينيا تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية. ويحث المجلس كل الأطراف في جميع أنحاء الصومال على المشاركة في العملية وفقا لإطار العمل الذي وضعته الهيئة، ويتوقع أن يتم الالتزام بالمقررات التي تتخذ في جميع مراحل هذه العملية، وتنفيذها على وجه السرعة، بما في ذلك الإعلان المتعلق بوقف الأعمال الحربية وهياكل عملية المصالحة الوطنية في الصومال ومبادئها، وهو الإعلان الذي وقَّعته جميع الوفود في إلدوريت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (المشار إليه فيما بعد باسم ”إعلان إلدوريت“).

”ويرحب مجلس الأمن بإعلان إلدوريت بوصفه خطوة هامة نحو بلوغ الغاية الأسمى المتمثلة في إنهاء العنف ووضع حد لمعاناة الشعب الصومالي ومنحه السلام الذي يستحقه بقوة. ويناشد المجلس

جميع الأطراف وقف جميع أعمال العنف واحترام وقف الأعمال الحربية.

"ويرحب مجلس الأمن أيضا بالإعلان المشترك الصادر عن الأطراف المشاركة في اجتماع مقديشيو في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (المشار إليه فيما بعد باسم إعلان مقديشيو) بما في ذلك التزامها المعلن بوقف الأعمال الحربية، وبالعمل معا من أجل وضع حد لعمليات القتل والاحتجاز التي يتعرض لها الأبرياء، واختطاف وسائل النقل العام في المدينة، كما يشجعها على حل جميع خلافاتها عن طريق الحوار مع التحلي بحسن النية. ويلاحظ المجلس الاتفاق الإضافي المبرم في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من قبل الأطراف المعنية من أجل التعاون، عن طريق الوسائل السلمية للقيام، في جملة أمور، بإعادة افتتاح المطار الدولي والميناء في مقديشيو وإعادة الحياة للخدمات العامة في المدينة.

"ويلاحظ المجلس بارتياح بدء المرحلة الثانية في عملية المصالحة الوطنية الصومالية في إلدوريت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويرحب بها كخطوة مهمة إلى الأمام. وسيواصل المجلس متابعة العملية باهتمام بالغ، ويشجع بقوة جميع الأطراف على مواصلة مشاركتها البناءة وفقا لإطار العمل الذي وضعته اللجنة الفنية التابعة للهيئة الحكومية الدولية، متحلين بروح التسامح والفهم المتبادل في كل مرحلة من مراحل العملية.

"ويشيد مجلس الأمن بما أبدته حكومة كينيا من التزام خاص كبلد مضيف، وباللجنة الفنية التابعة للهيئة التي تتألف من دول المواجهة الثلاث، كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، على الدور البالغ الأهمية الذي تقومان به في تيسير هذه العملية. ويشجعهما بشدة على مواصلة القيام بدور فعال وإيجابي في تعزيز هذه العملية.

"ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء التي تستطيع أن تقدم مزيدا من التبرعات دعما للعملية على أن تفعل ذلك من خلال اللجنة الفنية التابعة للهيئة.

"وإذ يدين مجلس الأمن الاعتداءات الأخيرة التي استهدفت موظفي تقديم المساعدة الإنسانية والمدنيين في الصومال، يرحب باتفاق جميع أعضاء الوفود في إلدوريت على ضمان أمن جميع موظفي المساعدة الإنسانية والإنمائية ومنشآتها، ويحثهم على اتخاذ خطوات عملية للسماح لموظفي المساعدة الإنسانية بالتحرك بأمان وبدون عراقيل فيما يبذلونه من جهود لتقديم المساعدة في جميع أرجاء الصومال.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء حالة المشردين في الصومال ويحث السلطات ذات الصلة والدول الأعضاء المعنية على تقديم الدعم من أجل عودة اللاجئين الصوماليين وإعادة إدماجهم، وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى المشردين داخليا، وإسباغ الحماية عليهم. ويلاحظ المجلس بعين القلق، بوجه خاص، حالة ٠٠٠ ١٥٠ من المشردين داخليا الموجودين في المناطق التابعة لمقديشيو والتي لا يزال يتعذر على موظفي المساعدة الإنسانية الوصول إليهم. ويدعو المجلس الفصائل المسلحة إلى القيام فورا بتوفير فرص الوصول الآمن لهم ولغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان في جميع أنحاء البلد بما يتفق مع إعلان إلدوريت وإعلان مقديشيو.

”ويطلب مجلس الأمن مرة أخرى من جميع الدول الأعضاء والكيانات والأفراد التقيد التام بحظر الأسلحة الذي نص عليه القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، وعززه القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢)، ويحث جميع الأطراف الصومالية والإقليمية والمسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة الأخرى ممن تم الاتصال بهم خارج المنطقة على التعاون التام مع فريق الخبراء في مسعاه للحصول على المعلومات المتعلقة بحظر الأسلحة، وفقا للقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) والمادة ٢-٥ من إعلان إلدوريت. ويعرب المجلس عن تقديره للفريق على الإفادة التي قدمها إلى المجلس في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ويتطلع المجلس إلى الحصول على تقرير مكتوب من الفريق في نهاية فترة ولايته.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقوم بمواصلة تنفيذ الأنشطة التحضيرية بشكل متناسق في الميدان من أجل إيفاد بعثة لبناء سلام شامل في فترة ما بعد انتهاء الصراع في الصومال، حالما سمحت الأحوال الأمنية بذلك، على النحو المنصوص عليه في بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

”ويسلم مجلس الأمن بأن وضع برنامج شامل لفترة ما بعد انتهاء الصراع من أجل نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة تأهيلها وإعادة إدماجها سيشكل مساهمة مهمة من أجل إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

”ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على تقديم دعمه الفعال لعملية المصالحة الوطنية الصومالية التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وإلى عملية المؤتمر الجارية في إلدوريت.

”ويعرب مجلس الأمن عن التزامه بمساعدة الأطراف على تنفيذ الخطوات والنتائج الكفيلة بتحقيق السلام، التي تتخذ على مدى عملية المصالحة الوطنية الصومالية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2002/35.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.